

61 كتاب الصيام والاعتكاف من كتاب المختارات الجلية للشيخ

السعدي

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله ومن كتاب الصيام والاعتكاف. الصواب انه اذا كان ليلة الثلاثاء من شعبان غيم او قطر انه لا يجب صيام ذلك اليوم - [00:00:02](#)

ولا يستحب بل فطره هو المشروع. لقوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وهو صحيح صريح لا يحتمل التأويل. وما استدل به على مشروعية الصيام فانه محتمل ومحمول على هذا الصريح. والصواب - [00:00:21](#)

ان المطالع اذا اختلفت فلكل قوم رؤيتهم. وحديث قريب عن ابن عباس وحديث قريب عن ابن عباس الذي في صحيح مسلم صريح بذلك فان ابن عباس لم يعتبر رؤية اهل الشام واحذر ان ذلك امر من النبي صلى الله عليه وسلم. واما قوله - [00:00:41](#)

صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فانه مثل قوله اذا اقبل الليل منها هنا وادبع النهار منها هنا فغربت الشمس فقد افطر الصائم فقوله تعالى فكروا واشربوا حتى يتبيّن لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا - [00:01:01](#)

ان الصيام الى الليل وغير ذلك من النصوص المؤقتة للعبادات في اوقات معينة تابعة لجريان الشمس والقمر فان هذه الامر بالاتفاق تختلف باختلاف محلها. وكل اهل محل حكمهم في ليتهم وفجرهم وزوالهم وعصرهم وغيرهم - [00:01:21](#)

ذلك فكذلك في رؤيتهم للهلال وهذا واضح ولله الحمد. واذا قامت البينة في اثناء النهار برؤية هلال لزمهم الامساك قولوا واحدا فاختار شيخ الاسلام ابن تيمية انه لا يلزمهم قضاء ذلك اليوم. وقوله قوي جدا - [00:01:41](#)

مبني على اصل وهو ان الاحكام لا تلزم الا بعد بلوغها. فهم افطروا لما كان في ظنهم. والحكم الظاهر لهم انه ليس من رمضان فاذا كان انه من رمضان لزمهم امساك ما باه لهم ولم يلزمهم قضاء ما لم يبلغهم. يوضح هذا انهم كانوا - [00:02:01](#)

مستعدين ناوين موطنين انفسهم على صيام جميع شهر رمضان. فاذا باه لهم بعد ذلك خطأهم في فطتهم لم يكن هذا خطأ مؤاخذين به بل كان هذا المشروع في حقهم انهم افطروا بالحكم الشرعي وامسكون بالحكم الشرعي فهم لم يخالفوا - [00:02:21](#)

حكم الشرع بوجه ويوضح هذا ان الناس اذا اكل وشرب وهو صائم ان صومه صحيح. وكذلك المخطئ على القول الصحيح وهؤلاء ادق احوالهم ان يكونوا مخطئين ان لم نقل مصيبيين. فكيف يتم الصوم للناس والمخطئ دون المفترضين بالامر - [00:02:41](#)

الممسكين بالامر والناسي والمخطئ مفطرون بالعذر صائمون بالعذر. فاي الطائفتين اعذر واولى بعدم القضاء. بل المفترض قبل ان يتبيّن له انه من رمضان حالة الذي يأكل ويشرب قبل ان يتبيّن له الخيط الابيض من الخيط الاسود من - [00:03:01](#)

الفجر فاذا تبيّن له بعد انه اكل وشرب بعد طلوع الفجر فالصواب ان حكمه حكم الناس لا حرج عليه وصيامه صحيح ان الله جعل الناسي والمخطئ حكمهما واحدا. ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر المخطئ ان يقضي ذلك اليوم - [00:03:21](#)

ويوضح ذلك ايضا ان المتأولين من الصحابة رضي الله عنهم للخيط الابيض من الخيط الاسود ظنوا انه الخيط المعروف فكانوا يأكلون ويسربون حتى يتضح لهم الخيطان. ولم يأمرهم صلى الله عليه وسلم باعادة ما فعلوه. والذي كان مفترضا قبل - [00:03:41](#)

لان يتبيّن له انه من رمضان ثم امسك بعد ان تبيّن له اعلى حالة من المتأول. فان قيل يلزم على هذا ان الحائض والنساء اذا طهرت والكافر اذا اسلم في اثناء يوم من رمضان الا يقضوا ذلك اليوم بل يمسكونه فقط. قيل اما الكافر - [00:04:01](#)

فنعم فلا يجب عليه قضاء ذلك اليوم الذي اسلم فيه. لانه لم يخاطب به قبل ذلك. ولم يجب عليه حكما ظاهرا. فهو كالذي لم يعلم انه

من رمضان. واما الحائض والنفساء فان الصيام واجب عليهما حتى في حالة جريان الدم. الا ان من شرط - [00:04:21](#)
صحته انقطاع الدم وليس حالتهم كحالة المخطئ والناس فان الشارع جعل دمهم مانعا من صحة الصيام وواجب عليهم اذا ظهرتا
قضاء الصيام الواجب والله اعلم. وال الصحيح ان المسافر لا يلزم الصيام في كل احواله. ولو اليوم الذي - [00:04:41](#)
اعلم انه يقدم فيه قبل وصوله للإقامة فان الله قال فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولم يستثنى حالة من
الاحوال. ولان من علم انه يقدم في الوقت فانه ما دام في السفر يجوز له قصر تلك الصلاة - [00:05:01](#)
وجمعها الى ما يجوز له الجمع فيه. فكذلك الصيام والاحكام المترتبة على السفر لا تقطع الا بايقاعه. قوله لكن اذا كان الكبير او
المريض الذي لا يرجى برؤه مسافرا فلا فدية لفطره بعدر معتاد ولا قضاء لعجزه عنه فيه نظر - [00:05:21](#)
ظاهر لانه مكلف فلا يسقط عنه الامر ان الصيام او بدله وليس اجتماع عذر السفر وعدر المرض او الكبر موجبا اسقاط الفدية وليس
على ذلك دليل. قولهم وان قال ان كان غدا من رمضان فهو فرضي لم يضره. وان كان في اخره - [00:05:41](#)
انه بنى على اصل ويضر ان قاله في اوله لانه لم يبني على اصل فيه نظر. فان هذا الذي عليه ولا يمكنه ان ينوي غير ذلك الا نية
تقديرية فردية لانية واقعة. والتفريق بين الامرين غير وجيء فانه ان كان لا يجوز في - [00:06:01](#)
وله فلا يجوز ايضا في اخره. وان كان يجوز في اخره وهو الصواب فكذلك يجوز في اوله. ومما يوضح هذا انهم قالوا كل يوم عبادة
مستقلة لا يبطلان غيره ولا يصح بصحة غيره. ولم يثبت من المفترضات سوى الأكل والشرب - [00:06:21](#)
والجماع ونحوه. اذا فعل ذلك متعمدا وكذلك الحجامة. واما ما سوى ذلك فلم يثبت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء مقياسه
على هذه الامور غير صحيح لوجود الفرق بينهما وشرط الالحاق الا يكون بين الملحق والملحق به فرق - [00:06:41](#)
كن بوجه والا فالاصل عدم التفصير. وكذلك الصحيح ان المجامع والمجامعة ناسيا او مكرها انه لا فطر عليه ولا كفاره لانه اذا كان
الأكل الذي هو اصل المفترض قد عفي فيه عن النسيان فالجماع كذلك. ولان الله عفا عن الناس والمخطئ - [00:07:01](#)
دي مطلقة ولان فعل المحظوظ في العبادة نسيانا لا يؤثر في ابطالها والله اعلم. وال الصحيح عدم استحباب نية الاعتكاف لكل من ان
دخل المسجد لعدم وروده - [00:07:21](#)